

البخاري وكتابه الجامع الصحيح



أ.د/ علي جمعة(*)

في المقال السابق تناولنا عرضا لشخصية الإمام البخاري وفي هذا المقال نعرض تعريفا بكتابه (الجامع الصحيح)

ثانيا: الجامع الصحيح:

١. سبب تأليفه:

سمى البخاري كتابه بـ(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).

وهو يعتبر أوّل مصنّف في الحديث الصحيح المجرّد، وهو أحد جوامع الحديث التي اشتملت على جميع أبواب الشريعة من العقائد والأحكام والتفسير والتاريخ والزهد والآداب وغيرها.

وكان السبب في تأليفه فيما رواه عبد الرحمن بن مَعْقل النَّسَفِي قال: قال أبو عبد الله البخاري ـرحمه الله ـ: كنا عند إسحاق بن راهويه ـرحمه الله ـفقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا في الصحيح لسنن رسول الله ﷺ فوقع ذلك في قلبي، وأخذت في جمع هذا الكتاب[1].

وقال البخاري أيضا: رأيت النبي ﷺ في المنام، كأني واقف بين يديه، وبيدي مروحة أذبّ عنه، فسألت بعض المعبّرين، فقالوا: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح[2].

٢. مدة تأليفه:

قال الإمام البخاري: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة[3].

٣. مكان تصنيفه:

روى الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسِي في الجزء الذي صنفه في جواب متعنت البخاري، عن عمر بن محمد بن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله –تعالى– وصليت ركعتين وتيقنت صحته[4].

وروي أيضا في ذات الكتاب أن البخاري صنف الصحيح ببخارى، وقيل: صنفه بمكة.

(*) عضو هيئة كبار العلماء.

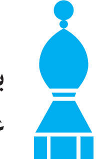
(١) تاريخ بغداد (٢/٩)، تهذيب الكمال (١١٦٩).

(٢) هدي الساري ص(٧).

(٣) تاريخ بغداد (٢/١٤) ووفيات الأعيان (٤/١٩٠).

(٤) رسالة لأبي الفضل المقدسي سماها جواب المتعنت ذكر ذلك ابن حجر في مقدمة (فتح الباري ١/٤٨٩)





قال الحافظ المقدسي: والقول الأول عندي أصح.

قال النووي: والجمع بين هذا كله ممكن، بل متعين، فإنا قد قدمنا عنه أنه صنفه في ست عشرة سنة، فكان يصنف منه بمكة والمدينة والبصرة وبخارى[٥].

٤. فضله والثناء عليه:

عن الإمام الفقيه الصالح الزاهد أبي زيد المروزي -رحمه الله تعالى- قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس الفقه ولا تدرس كتابي. قلت: وما كتابك يا رسول الله؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل البخاري[٦]. وقال أبو عبد الرحمن النسائي صاحب السنن: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري[٧].

٥. رواة الصحيح:

رواة الجامع الصحيح هم:

أولاً: الفربري: المحدث الثقة العالم، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر، راوي (الجامع الصحيح) عن أبي عبد الله البخاري، سمعه منه بفربر مرتين.

وقال أبو بكر السمعاني في أماليه: ولد سنة إحدى وثلاثين ومئتين، قال: وكان ثقة. وقد سمع الفربري من قتيبة بن سعيد وعلي بن المديني، فشارك البخاري ومسلم في الرواية عنهما، وتوفي سنة عشرين وثلاث مئة.

قال الفربري: سمع (الصحيح) من البخاري تسعون ألف رجل، ما بقي أحد يرويه غيري. وكان سماع الفربري من البخاري -يعني صحيحه- مرتين: مرة بفربر سنة ثمان وأربعين ومئتين، ثم مرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومئتين[٨].

ورواة الصحيح عن الفربري هم:

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن داود البلخي، المستمليّ (ت٣٧٦هـ)[٩]، وكان سماعه للصحيح في سنة أربع عشرة وثلاث مئة.

قال المستمليّ: انتسخت كتاب البخاري من أصله، كما عند ابن يوسف فرأيته لم يتم بعد، وقد بقيت عليه مواضع مبيَّضة كثيرة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا، ومنها أحاديث لم يترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قال الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق، ورواية أبي محمد، ورواية أبي الهيثم، ورواية أبي زيد - وقد نسخوا من أصل واحد - فيها التقديم والتأخير، وإنما ذلك بحسب ما قدّر كل واحد منهم فيما كان في طرَّةٍ، أو رقعةٍ مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، وبيان ذلك أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ليس بينهما أحاديث[١٠].

٢ - الحَموي: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوَيْه السرخسي نزيل بُوشَنْج وهَرَاة.

رحل إلى ما وراء النهر، وكان سماعه صحيح البخاري من الفربري سنة ست عشرة وثلاث مئة.

قال الحافظ أبو ذر: وكان ثقة.

توفي - رحمه الله - في ذي الحجة لليلتين

---

(٥) مقدمة شرح النووي ص (٤٢).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٨).

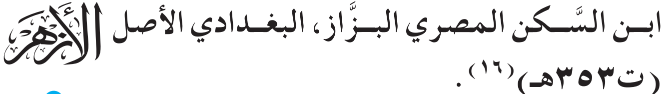
(٧) تاريخ بغداد (٢/٩).

(٨) سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٢.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٩٢.

(١٠) هدي الساري ٨.





بقيتا من سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة[١١].

وسمع الجامع الصحيح من أبي محمد بن حمويه ببوشنج الإمام الداودي عبد الرحمن بن محمد بن المظفر أبو الحسن البوشنجي، وتفرد في الدنيا بعلو ذلك.

وكان سماعه من الحموي في صفر سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة.

قال أبو سعد السمعاني: كان وجه مشايخ خراسان، وله قدم راسخة في التقوى.

ولد ـ رحمه الله تعالى ـ سنة أربع وسبعين وثلاث مئة، وتوفي سنة سبع وستين وأربع مئة[١٢].

وسمع الجامع الصحيح من الداودي أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب بن إبراهيم بن إسحاق السجزي الهروي الصوفي.

مولده في سنة ثمان وخمسين وأربع مئة.

وسماعه الجامع من أبي الحسن الداودي كان في سنة خمس وستين وأربع مئة، وهو في السابعة من عمره، وقد سمع منه الأئمة والحفاظ.

وتوفي ليلة الأحد سادس ذي القعدة سنة ثلاث وخمسين وخمس مئة[١٣].

٣ – أبو الهيثم، محمد بن مكي بن محمد بن مكي بن زُراع الكشميهني (ت٣٨٩هـ)[١٤].

٤ – أبو علي، محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبويُّ، المروزيُّ[١٥].

٥ – أبو علي، سعيد بن عثمان بن سعيد ابن السَّكن المصري البزَّاز، البغدادي الأصل (ت٣٥٣هـ)[١٦].

٦ – أبو زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي (ت٣٧١هـ)[١٧].

واشتهر عنه روايتان: رواية الأصيلي أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي، قال: قرأتها على أبي زيد محمد بن أحمد المروزي بمكة سنة ٣٥٣هـ، وقال الأصيلي: وسمعتها على أبي زيد أيضًا ببغداد في شهر صفر سنة ٣٥٩ هـ، قرأ أبو زيد بعضها، وقرأت أنا بعضها حتى كمل جميع المصنف، قال أبو عبد الله محمد بن يوسف الفربري بفربر سنة ٣١٨ هـ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري سنة ٢٥٣هـ.

قال الأصيلي: وقرأتها أيضا على أبي أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني، قال: أنبأنا محمد بن يوسف الفربري، قال: أنبأنا محمد بن إسماعيل البخاري.

والرواية الثانية رواية القابسي، عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي، عن أبي عبد الله الفربري، عن البخاري – رحمه الله –.

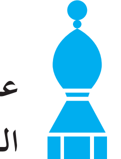
٧ – أبو أحمد، محمد بن محمد بن يوسف بن مكي، الجرجاني (ت٣٧٣)[١٨].

ثانيا: القاضي، أبو إسحاق، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج، النسفي، قاضي نسف (ت٢٩٥هـ)[١٩].

---

(١١) سير أعلام النبلاء ١٢/٤٤١.
(١٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٣٩٥.
(١٣) تاريخ بغداد ٢١/١١٣.
(١٤) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٩١.
(١٥) سير أعلام النبلاء ١٦/٤٢٣.
(١٦) سير أعلام النبلاء ١٦/١١٧.
(١٧) السير ١٦/٣١٣.
(١٨) تاريخ بغداد ٣/٢٢٢.
(١٩) سير أعلام النبلاء ١٣/٤٩٣.





ثالثا: أبو محمد، حماد بن شاكر بن سوِّية، النسفي (ت٣١١هـ)[٢٠].

رابعا: أبو طلحة، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزديّ، ويقال: البزدويّ، النسفي (ت٣١٩هـ)[٢١].

خامسا: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ)[٢٢].

وقد قال محمد بن طاهر المقدسي: روى صحيح البخاري جماعة؛ منهم: الفربري، وحماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل، وطاهر بن محمد بن مخلد[٢٣].

أشهر روايات الجامع الصحيح:

أشهر الروايات هي رواية أبي ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الهروي (ت ٤٣٤هـ). فقد رواها عن أبي محمد عبد الله بن أحمد بن حمُّويه السرخسي بهراة سنة (٣٧٣هـ)، وعن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي، ببلخ سنة ٣٧٤هـ، وعن أبي الهيثم محمد بن المكي بن زراع الكشميهني سنة ٣٨٧هـ، قالوا كلهم: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، رحمه الله.

والأقرب إلى رواية أبي ذر رواية القابسي والأصيلي وابن السكن[٢٤].

٦. عدد أحاديثه:

قال الإمام النووي: جملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثًا بالأحاديث المكررة، وبحذف المكرر نحو أربعة آلاف[٢٥].

ثم ذكرها مفصلة لتكون كالفهرست لأبواب الكتاب تبعًا للإمام الحموي.

قال الحافظ بعد إيراد كلام النووي السابق، وبعد أن تعقبه وحرر كلامه بابًا بابًا، قال: فجميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثًا[٢٦].

على أننا نجد أن عددها هو: سبعة آلاف وخمس مئة وثلاث وستون حديثًا حسب ترقيم الأستاذ محمد عبد الباقي عند تحقيقه لفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني.

ويذكر ابن حجر السبب في تقطيع البخاري للحديث أو اختصاره وتكراره في الأبواب المختلفة فيقول: اعلم أن البخاريّ - رحمه الله - كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الّذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنّما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها.

فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابيّ ثمّ يورده عن صحابيّ آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطّبقة الثّانية والثّالثة وهلم جرا إلى مشايخه

---

(٢٠) سير أعلام النبلاء ١٥/٥.

(٢١) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٩.

(٢٢) سير أعلام النبلاء ١٥/٢٥٨.

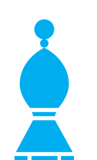
(٢٣) سير أعلام النبلاء ١١/٤٩١.

(٢٤) فهرست ابن خير ٩٤-٩٨.

(٢٥) مقدمة النووي على شرح مسلم ٢١/١.

(٢٦) هدي الساري ص ٤٦٨.





فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصّنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

ومنها أنه صحّح أحاديث على هذه القاعدة يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطّريق الأولى.

ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامّة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشّبهة عن ناقليها.

ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة بابا مفردا.

ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال ورجح عنده الوصل فاعتمده وأورد الإرسال منبها على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرّفع والحكم فيها كذلك.

ومنها أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الإسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الرّاوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثمّ لقي الآخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين.

ومنها أنه ربما أورد حديثا عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحا فيها بالسّماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللّقاء في المعنعن، فهذا جميعه فيما يتعلّق بإعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر، وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى، فذلك لأنّه إن كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فإنّه يعيده بحسب ذلك، مراعيا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثيّة، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشّيخ الّذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله، فتستفيد بذلك تكثير الطّرق لذلك الحديث، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلّا طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه؛ فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلّقا ويورده تارة تاما وتارة مقتصرا على طرفه الّذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعدّدة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنّه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الّذي أخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنّما يورده من طريق أُخرى لمعان ...[٢٧].



(٢٧) هدي الساري ص١٥.